جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٤٠)

التعاون الاقتصادى المصرى الدولى
(دراسة بعض حالات الشراكة)

يناير ٢٠٠١

التعاون الاقتصادي المصري / الدولي

دراسة بعض حالات الشراكة

فهرس

الصفحة

تقديم

الفصل الأول (أشكال وآليات التعاون الاقتصادى الدولى) ٢

أولا : أشكال التعاون الاقتصادى الدولى وآليات تحقيقها . ٣

ثانيا : أين تقع الشراكة بالنسبة لاشكال التكامل الاقتصادى . ١٠

ثالثا : اتفاق المشاركة المصرية/الامريكية . ١٣

رابعا: اتفاق المشاركة المصرية/الأوروبية . ١٦

الفصل الثانى (بعض الآثار المتوقعة للشراكة الأوروبية على الاقتصاد المصرى) ٢٥

* *القسم الأول* : العلاقة التجارية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى ٢٦

أولا : الهيكل السلعى للصادرات المصرية ٢٦

ثانيا : الهيكل الجغرافى للصادرات المصرية ٢٨

ثالثا : الهيكل السلعي للواردات ٣٢

رابعا: الهيكل الجغرافى للواردات المصرية ٣٢

خامسا : الميزان التجاري المصري مع دول الاتحاد الأوروبي ٣٨

• *القسم الثانى* : المشاركة المصرية/الأوروبية : الآثار المرتقبة للاتفاق على بعض فروع الصناعات التحويلية ٤٧

أولا : القدرة التنافسية لصادرات مصر الصناعية مقارنة ببعض الدول الأخرى الموقعة على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبى . ٥١

ثانيا : نمط التحرير الذى تستند اليه اتفاقية المشاركة المصرية/الأوروبية . ٥٦

ثالثا : كيف يؤثر اتفاق الشراكة المصرية/الأوروبية على فروع الصناعة التحويلية ومن ثم على النمو الاقتصادى. ٥٧

رابعا : كيف تستفيد مصر من قاعدة تراكم المنشأ في اتفاق الشراكة . ٦٩

خامسا: ما هو التأثير المتوقع للاتفاق على الميزة النسبية : دراسة بعض حالات الصناعات الزراعية المصنعة ، الغزل والمنسوجات والملابس والصناعات الدوائية . ٧١

الفصل الثالث : (أثر المشاركة الأوروبية والأمريكية على الاستثمار الاجنبى ونقل التكنولوجيا بمصر) ٩٠

أولا : المناخ الاستثمارى في مصر في ظل اتفاقية الشراكة ٩٣

ثانيا : حجم الاستثمار الأجنبى في مصر وأهميته ٩٩

ثالثا : تأثير الاستثمار الاجنبى على بعض متغيرات الاقتصاد المصرى في ظل اتفاقيـــة الشـــراكة . ١١٠

موجز ونتائج وتوصيات الدراسة ١١٩

الملاحق ١٢٧

المراجـــــع ١٣٢

فريق العمل البحثى

أ.د. اجلال راتب	باحث رئيسى
أ.د. محمود عبد الحى	مستشار ومدير المركز
أ.د. فادية محمد عبد السلام	مستشار بالمركز
أ.د. مجدى خليفة	مستشار بالمركز
أ. عبد السلام محمد	مدرس مساعد
أ. نجلاء صبحى علام	مدرس مساعد

تقديم

تتعدد وتتشعب العلاقات الدولية لتشمل صورا مختلفة للعلاقات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية، والتكنولوجية، والثقافية. بيد أن العلاقات الاقتصادية الدولية كانت ومـا زالت محورا رئيسيا لباقى شعب وأشكال العلاقات الدولية. وقد كان هذا المحور إلـــى عـــهد قريب (ربما لا يتجاوز عقدا من الزمان) هو الذى تدور فى فلكه غالبية ــ إن لم يكن كافـة ــ أشكال العلاقات الدولية وفروعها. إلا أن العقد الأخير من القرن العشرين شهد تحـــولا فـــى التفاعلات بين مكونات العلاقات الدولية ظلت معه العلاقات الاقتصادية الدولية تحتل موقعـــا استراتيجيا بين هذه المكونات وإن تغيرت طبيعة هذا الموقع ليصبح متـــأثرا ببـــاقى أشـــكال العلاقات الدولية وليس مؤثرا فيها على الدوام.

فبعد أن نجحت الدول الرأسمالية المتقدمة، بفضل الثورة التكنولوجيـــة والمعلوماتيـــة المتواصلة، فى الفكاك إلى حد بعيد من قيد الموارد الطبيعية على فرص النمو بها، كما نجحت فى بسط سيطرتها الاقتصادية والسياسية على أنماط التنمية وفرص النمو فى العـــالم شـــرقه وغربه، أخذت العولمة أبعادا جديدة تجاوزت نوعيا وكميا تدويل النشاط الاقتصادى الذى نمـــا كسمة بارزة وسيطر على العلاقات الدولية منذ نشأة الرأسمالية التجارية ومرورا بالرأســـمالية الصناعية وحتى اتضاح معالم وأبعاد الثورة التكنولوجية والمعلوماتية فى الربع الأخـــير مـــن القرن العشرين. إن هذا التدويل، الذى تطور عبر ما يناهز قرون خمسة من الزمان، لم يكـــن فى حقيقته سوى شكلا تقليديا للعولمة المحدودة بالبعد الاقتصادى وحده. ولكن ظاهرة العولمـــة الحديثة التى تسارعت وتيرتها وتعددت أبعادها، منذ ما لا يتجاوز عقدا من الزمـــان، بفضـــل الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات أفضت إلى إضافـــة الأبعـــاد الاجتماعيـــة والثقافية والقيمية إلى البعد الاقتصادى فى تشكيل العلاقات الدولية وتوجيه مساراتها وتحديـــد نتائجها، هذا فضلا عن تدعيم دور العلاقات السياسية فى خدمة كل هذه الأبعاد. ويهمنا فى هذا المقام الإشارة على وجه الخصوص إلى أن من أهم نتائج هذه العولمة أن العلاقات الاقتصادية الدولية أصبحت مجالا خصبا، وأداة بالغة التأثير، لخدمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقيميـــة والسياسية فى مجمل العلاقات الدولية.

بهذه الإشارة السريعة إلى طبيعة التغير فى موقع ودور العلاقات الاقتصادية الدوليـــة ضمن كافة أشكال ومكونات العلاقات الدولية، نريد ــ منذ البداية ــ التأكيد على أن دراســـة التعاون الاقتصادى المصرى/الدولى لا يجب أن تقتصر على مجرد تلـــك النظـــرة التقليديـــة

الضيقة التى لم تكن ترى فى التعاون الاقتصادى سوى فرصا لتوسيع الأسواق، وتبادل المنتجات، وانتقال رؤوس الأموال والعمال، فعلى الرغم من أن تلك الجوانب لم تكن خالية من أبعاد اجتماعية وثقافية وقيمية وسياسية إلا أنها ظلت حاكمة لتلك الأبعاد حتى وقت قريب. أما التعاون الاقتصادى الذى نتحدث عنه الآن ــ وفى ظل العولمة الحديثة المختلفة جذريا عن العولمة التقليدية المشار إليها أعلاه ــ فإنه متجاوز لتلك النظرة التقليدية على نحو تكاد تتساوى فيه أهمية البعد الاقتصادى بكافة جوانبه مع الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقيمية والسياسية. فالواقع أن كل أشكال وصور التعاون الاقتصادى الدولى القائمة، والمطروحة هنا أو هناك، لم يعد ممكنا لها أن تنغلق على حركات السلع ورؤوس الأموال والأشخاص أو حتى التعاون الفنى فى مجالات الإنتاج والاستثمار.

وإذا كان من المفترض أن جوهر العولمة الحديثة هو إسقاط الحواجز والحدود أمام كافة أشكال العلاقات الدولية فإن تفاوت موازين القوى، ودرجات التقدم والميراث القيمى والحضارى، بين الدول أطراف هذه العلاقات قد أفرغ هذا الجوهر من الكثير من مضمونه الحقيقى. فالحواجز والحدود أمام التجارة الدولية تسقط طالما أن للدول المتقدمة، قائدة المد العولمى بكل أبعاده، تفوق واضح فى مجالاتها السلعية والخدمية، وإذا حدث وكان للدول النامية مزايا نسبية فى بعض السلع والخدمات تشيد أمامها الحواجز، وتصطنع الحدود فى أسواق الدول المتقدمة، بمعايير وإن استندت إلى قيم ومبادئ إنسانية عظيمة (مثل حقوق الإنسان، وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، والأمان البيئى) إلا أن تطبيقها يكون هلاميا، ووفق مفاهيم أحادية الاتجاه وانتقائية فى التطبيق ومغلوطة فى غير قليل من الأحيان، لإفساح المجال أمام تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية لخدمة تواصل النمو والتشغيل بالدول المتقدمة فضلا عن أهدافها السياسية والاجتماعية والثقافية التى أصبحت لا تقل أهمية عن أهدافها الاقتصادية. وعلاوة على ذلك فإن المد العولمى السائد الآن يسعى إلى تعميم نمط ومفاهيم الحياة الغربية فى أبعادها الثقافية والاجتماعية والسياسية، بل والعقيدية والقيمية، دون ما اجتهاد يذكر فى فهم واستجلاء وتقبل ما قد يوجد من إيجابيات ــ وهى كثيرة ــ فى أنماط ومفاهيم الحياة فى المجتمعات الأخرى وخاصة النامية منها.

فى ظل هذا الإطار العام للعلاقات الدولية، بما فيها العلاقات الاقتصادية الدولية، تأتى الصور الحالية للتعاون الاقتصادى الدولى محملة بأبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وقيمية وبيئية وأمنية لا يمكن تجاهلها أو الانتقاص من أهميتها، فالملاحظ أن هذه الأبعاد تكتسب فعالية متزايدة، ربما على حساب الاعتبارات الاقتصادية، فى كثير من محاولات وتجارب

التعاون الدولى الراهنة، وخاصة إذا كانت أطرافه موزعة بين دول متقدمة وأخرى نامية. ولعل ذلك ما يفسر أن معظم ــ إن لم يكن كل ــ صور التعاون الدولى الراهنة، أو المطروحة، بين دول نامية وأخرى متقدمة، مثلما هو الحال فى التعاون المصرى/الدولى، تمثل صيغا منقوصة لأشكال التعاون الاقتصادى الدولى التقليدية، ومن بين هذه الصيغ ما أصبح يعرف الآن باتفاقيات الشراكة.

وهنا يثار التساؤل عن موقع اتفاقيات الشراكة من أشكال التعاون الاقتصادى التقليدية المعروفة فى نظرية التكامل الاقتصادى والتى وجدت لها تطبيقات فى أنحاء متعددة من العالم. كما يثار التساؤل أيضا عما إذا كانت صيغ الشراكة الجارى الترويج لها الآن تمثل صيغا متقدمة أم لا، بالمقارنة بهذه الأشكال، من منظور التعاون الاقتصادى وفاعليته فى تحقيق توازن النمو بين أطرافها. ويقع التساؤل الأول فى نطاق توطين مفهوم وآليات الشراكة بين أشكال التعاون الاقتصادى الدولى، أما التساؤل الثانى فيقع فى إطار تقييم هذه الشراكة بالمقارنة بهذه الأشكال .

وفى هذا الاطار تهتم الدراسة الحالية بمحاولة استعراض بعض تجارب الشراكة المصرية الدولية ومنها الشراكة المصرية الأمريكية ، كذلك الشراكة المصرية الأوربية . وتهدف اتفاقيات الشراكة هذه وبشكل أساسى لارساء صيغة جديدة للتعاون لا تعتمد على النمط التقليدى السائد والذى يعتمد على طرف يمنح وطرف يحصل على المساعدة (Donor- Recipient-relation) ليحل بدلا منه صيغة المشاركة الاقتصادية والتجارية والتى تحقق على الأقل من وجهة نظر الشريك المتقدم (أمريكا أو الاتحاد الأوربى) المنفعة المتبادلة من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية .

وتقوم فكرة المشاركة على أساس من تحرير التجارة وتوثيق التعاون الاقليمى في شتى المجالات ، وقد تم بالفعل ابرام اتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الأوربى وكل من تونس والمغرب واسرائيل وتزامن ذلك مع تحول الجات إلى منظمة التجارة العالمية التى ارست قواعد تحرير التجارة الخارجية في السلع والخدمات والتى لا تتعارض مع التعاون الاقليمى أو اقامة مناطق تجارة حرة بين مختلف البلدان ، ويهدف الاتحاد الأوربى من ذلك إلى جعل الاقليم المحيط به والذى يشمل الدول المجاورة في شرق ووسط اوروبا ، كذلك دول شرق وجنوب البحر الابيض المتوسط اقليما يسوده السلام والاستقرار . وتقع مصر في قلب هذا الاقليم اعتمادا على العلاقات التاريخية والجغرافية وأيضا ثقلها السياسى في المنطقة .

وتعتمد المشاركة الجديدة بين مصر والاتحاد الأوربى على مبادىء أساسية منها :

١- خلق منطقة تجارة حرة (FTA) بين مصر ودول البحر الأبيض المتوسط من ناحية والاتحاد الأوربى من ناحية أخرى بحيث يؤدى ذلك إلى دعم التدفقات الحرة من السلع والخدمات والاستثمار .

٢- زيادة المعونة المالية والفنية من الاتحاد الأوربى إلى مصر وكذلك دول الاقليم الأخرى بغرض دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ، كذلك دعم برامج الاصلاح الاقتصادى والهيكلى .

وهكذا تضمنت مسودة الاتفاقية أن يتم تحرير انتقال السلع خلال اثنى عشرة عاما بعد اعتماد الاتفاقية وخلق منطقة تجارة حرة تتوافق مع أحكام الجات الجديدة على أن يتم التحرير الكامل تدريجيا وطبقا لجدول سيتم الاتفاق عليه خلال المفاوضات .

ومن المعروف أن الاتحاد الأوربى يقوم بالتعاقد حاليا مع مصر لابرام اتفاقية مشاركة على غرار الاتفاقيات الأخرى في المنطقة والتى تشتمل بالاضافة إلى تحرير تجارة السلع على تشجيع الاستثمار الأجنبى وتطبيق حماية الملكية الفكرية وقواعد المنافسة الحرة (منع الاحتكار منع الاغراق الحد من الدعم) ، كذلك تحرير تجارة الخدمات وفقا لاحكام الجات وحرية انتقال رؤوس الأموال مع دعم التعاقد الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والمالى ، وعلى ذلك يكون الاتحاد الأوربى ملزما بالغاء جميع العوائق والرسوم الجمركية منذ بدأ سريان الاتفاقية (عدا قطاع الزراعة) أما بالنسبة إلى مصر كما سبق وذكرنا ستتاح لها فرصة ستة عشر عاما حتى يتم التحرير الكامل بالغاء الرسوم الجمركية وفقا لجدول تعده مصر طبقا للأولويات التى تراها .

لم تتفق الأراء حول تقييم المشاركة المصرية الأوربية من حيث حجم المزايا المكتسبة لمصر . وهل سيساعد تحرير التجارة بين مصر والاتحاد الأوربى على تنشيط الاستثمار وتحديث أساليب الانتاج عن طريق ابرام التكنولوجيا الحديثة على نحو يتيح للصناعة المصرية القدرة على منافسة المنتجات الأوربية أم على العكس من ذلك لن تستطيع الصناعة المصرية في ظل الحرية المنافسة خاصة وأنها تواجه ظروفا أصعب وعوائق كثيرة أمام الانتاج والتصدير مما يجعل تكلفة الانتاج مرتفعة والجودة أقل ؟

أيضا يثور التساؤل حول ما اذا كانت هذه الاتفاقية ستخلق فرصا أوسع أو ستؤدى إلى تشجيع تدفق رؤوس الأموال إلى مصر أم لا ؟

ويدعم نظرة الشك في مدى استفادة مصر من اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية أنه في خلال المفاوضات يضع المفاوضون عن الاتحاد الأوربى قدرا كبيرا من التحفظات تصل أحيانا إلى درجة الجمود (rigidity) وخاصة فيما يتعلق بتجارة السلع الزراعية أو السلع الزراعية المصنعة وأيضا الدعم المالى وفى المساعدة على تطوير واعادة تأهيل الصناعة والتنمية الاقتصادية .

أما اتفاق المشاركة المصرية الأمريكية والذى وقع عام ١٩٩٤ فيهدف إلى تطوير التعاون بين البلدين وذلك للمساعدة على تنمية قدرة الاقتصاد المصرى على جذب الاستثمارات الأجنبية والأمريكية بصفة خاصة حتى تعوض تقليص المعونات الأمريكية لمصر.

إن هذه الاتفاقية لا تعدو أن تكون اتفاقا مساندا وداعما لبرنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وهو بذلك لا يتعدى كونه شكلا محددا من أشكال التعاون الاقتصادى الدولى.

وعلى هذا فإن تركيز هذه الدراسة سيكون في المقام الأول على اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية والتى تختلف بشكل جذرى عن اتفاق الشراكة المصرية الأمريكية حيث تظهر اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية شكلا (منطقة تجارة حرة) وان كان أدنى مراتب التكامل الاقتصادى إلا أنه قد يعتبر خطوة أساسية في طريق تكامل أكثر تقدما في المستقبل .

والدراسة الحالية الذى قام بها أساتذة وخبراء مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد تنقسم إلى ثلاثة فصول رئيسية بعد المقدمة .

الفصل الأول : يقوم بتوضيح أشكال وآليات التعاون الاقتصادى الدولى في جزء منه، ويهتم الجزء الثانى بالشراكة الاقتصادية الدولية وأين تقع بالنسبة لأشكال التكامل الاقتصادى معتمدا في ذلك على استعراض لجوانب اتفاقية الشراكة المصرية الأمريكية كذلك الشراكة المصرية الأوروبية .

الفصل الثانى : يوضح علاقة مصر التجارية مع دول الاتحـــاد الأوربـــى بشـــقيها الصادرات والواردات مع توضيح لهيكلها الجغرافى والسلعى في الفترة من ٨٩/٩٩ .

كما يهتم باظهار الآثار المرتقبة لاتفاقية الشراكة المصرية الأوربية علـــى بعـــض فروع الصناعة التحويلية .

الفصل الثالث : يوضح أثر المشاركة المصرية الأوروبية على الاستثمار الأجنبـــى ونقل التكنولوجيا في مصر .

هذا ولا يسعنى إلا التقدم بالشكر الوفير وعظيم الامتنان لأعضاء الفريق البحثى الـذى لم يدخر وسعا في بذل الجهد رغم الصعوبات البالغة التى واجهت الفريق البحثي بشأن قـاعدة البيانات لكى تظهر هذه الدراسة بالشكل الحالي ونرجو من الله عز وجـل أن تكـون هـذه الدراسة عونا للباقين وخطوة على طريق البحث والمعرفة .

الباحث الرئيسى

(أ.د. اجلال راتب)

الجداول

صفحة

جدول رقم (١) الهيكل السلعى للصادرات المصرية (١٩٨٨ ١٩٩٢) ٢٧

جدول رقم (٢) الهيكل الجغرافى للصادرات المصرية(٩٠/٨٩ ٩٣/٩٢) ٢٩

جدول رقم (٣) الهيكل السلعى للصادرات المصرية الى دول السوق الأوربية المشتركة. ٣١

جدول رقم (٤) الهيكل السلعى للواردات المصرية خلال الفترة(٨٨-١٩٩٢) ٣٣

جدول رقم (٥) الهيكل الجغرافى للواردات المصرية ٣٤

جدول رقم (٦) الهيكل السلعى للواردات المصرية الى دول السوق الأوربية المشتركة. ٣٧

جدول رقم (٧) الميزان التجارى السلعى مع أهم مجموعات الدول خلال (٩٠ ١٩٩٣). ٣٩

جدول رقم (٨) واردات مصر من دول الاتحاد الأوربى خلال الفترة ١٩٩٨/٩٣ ٤٢

جدول رقم (٩) صادرات مصر الى دول الاتحاد الأوربى خلال الفترة ٩٨/٩٣ ٤٣

جدول رقم (١٠) الميزان التجارى المصرى مع دول الاتحاد الأوربى خلال الفترة ١٩٩٨/٩٣ ٤٤

جدول رقم (١١) الميزة المقارنة الصريحة فى الصناعة التحويلية ٥٢

جدول رقم (١٢) تكاليف وحدة العمل فى مصر فى عدة صناعات مختارة وفى بعض الدول الموقعة على اتفاقات الشراكة (بالنسبة لمستوى الولايات المتحدة) ٥٣

جدول رقم (١٣) ناتج القطاع الصناعى حسب الأنشطة. ٥٥

جدول رقم (١٤) نسبة المستلزمات الوسيطه/اجمالى المستلزمات لعام ٩٧/٩٦ ٥٩

جدول رقم (١٥) الحماية وأنصبة التجارة لعامى ١٩٩٦/٩٤ ٦١

جدول رقم (١٦) نسبة الصادرات/ الناتج فى عام ٢٠٠٠/٩٩ ٦٣

جدول رقم(١٧) هيكل الصادرات السلعية من فروع صناعات الغزل والنسيج والملابس والخضروات الطازجة والمجمدة والمجففة والمستحضرات الغذائية والمنتجات الكيماوية خلال سنوات مختارة. ٧٢

جدول رقم(١٨) حصة الكيماويات والأدوية من اجمالى واردات مصر من الاتحاد الأوربى. ٨١

جدول رقم (١٩) الاستثمار الأجنبى المباشر مـــــوزع اقليميـــا
خلال الفترة ١٩٩٦/٩١ ١٠٢
جدول رقم (٢٠) الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى صورة أسهم
وسندات خلال الفترة ١٩٩٦/٨٠ ١٠٤
جدول رقم (٢١) الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية فى مصر
خلال الفترة ١٩٩٩/٩٠ ١٠٧
جدول رقم (٢٢) حجم الاستثمار الأجنبى فى المشروعات الموافق
عليها حتى منتصف ١٩٩٧. ١٠٩
جدول رقم (٢٣) الأهمية النسبية للصادرات والواردات المصرية
الســـوق منالأوربيـــة والأمريكيـــــة
خلال الفترة ١٩٩٨/٩٠. ١١٦

الفصل الأول

أشكال وآليات التعاون الاقتصادى الدولى

الفصل الأول

"أشكال وآليات التعاون الاقتصادى الدولى"

إذا كنا قد أشرنا فى مقدمة هذه الدراسة إلى أن العلاقات الاقتصادية الدولية يظل لـــها دور استراتيجى فى مجمل العلاقات الدولية، وإن تغيرت طبيعة هذا الدور فـــى ظـــل المـــد المتصاعد لظاهرة العولمة منذ بداية تسعينات القرن العشرين، بحيث لم تعد حركة العلاقـــات الاقتصادية الدولية محركا مباشرا لباقى أشكال العلاقات الدولية وإنما أصبحت هى أيضا مجالا خصبا لتأثير المد العولمى فى المجالات التكنولوجية والمعلوماتيـــة والثقافيـــة والاجتماعيـــة والسياسية.

وإذا كان من المفترض أن جوهر العولمة الحديثة هو إسقاط الحواجز والحدود أمـــام كافة أشكال العلاقات الدولية فإن تفاوت موازين القوى، ودرجات التقـــدم والمـــيراث القيمـــى والحضارى، بين الدول أطراف هذه العلاقات قد أفرغ هذا الجوهر من الكثير من مضمونـــه الحقيقى. فالحواجز والحدود أمام التجارة الدولية تسقط طالما أن للدول المتقدمة، قـــائدة المـــد العولمى بكل أبعاده، تفوق واضح فى مجالاتها السلعية والخدمية، وإذا حـــدث وكـــان للـــدول النامية مزايا نسبية فى بعض السلع والخدمات تشيد أمامها الحواجز، وتصطنع الحـــدود فـــى أسواق الدول المتقدمة، بمعايير وإن استندت إلى قيم ومبادئ إنسانية عظيمـــة (مثـــل حقـــوق الإنسان، وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، والأمان البيئـــى) إلا أن تطبيقـــها يكـــون هلاميا، ووفق مفاهيم أحادية الاتجاه وانتقائية فى التطبيق ومغلوطة فى غير قليل من الأحيان، لإفساح المجال أمام تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية لخدمة تواصل النمو والتشغيل بـــالدول المتقدمة فضلا عن أهدافها السياسية والاجتماعية والثقافية التى أصبحت لا تقل أهميـــة عـــن أهدافها الاقتصادية. وعلاوة على ذلك فإن المد العولمى السائد الآن يسعى إلى تعميـــم نمـــط ومفاهيم الحياة الغربية فى أبعادها الثقافية والاجتماعية والسياسية، بل والعقدية والقيميـــة، دون ما اجتهاد يذكر فى فهم واستجلاء وتقبل ما قد يوجد من إيجابيات ــ وهى كثيرة ــ فى أنمـــاط ومفاهيم الحياة فى المجتمعات الأخرى وخاصة النامية منها.

فى ظل هذا الإطار العام للعلاقات الدولية، بما فيها العلاقات الاقتصادية الدولية، تأتى الصور الحالية للتعاون الاقتصادى الدولى محملة بأبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وقيمية وبيئية وأمنية لا يمكن تجاهلها أو الانتقاص من أهميتها، فالملاحظ أن هذه الأبعاد تكتسب فعالية متزايدة، ربما على حساب الاعتبارات الاقتصادية، فى كثير من محاولات وتجارب التعاون الدولى الراهنة، وخاصة إذا كانت أطرافه موزعة بين دول متقدمة وأخرى نامية. ولعل ذلك ما يفسر أن معظم ــ إن لم يكن كل ــ صور التعاون الدولى الراهنة، أو المطروحة، بين دول نامية وأخرى متقدمة، مثلما هو الحال فى التعاون المصرى/الدولى، تمثل صيغا منقوصة لأشكال التعاون الاقتصادى الدولى التقليدية، ومن بين هذه الصيغ ما أصبح يعرف الآن باتفاقيات الشراكة.

وهنا يثار التساؤل عن موقع اتفاقيات الشراكة من أشكال التعاون الاقتصادى التقليدية المعروفة فى نظرية التكامل الاقتصادى والتى وجدت لها تطبيقات فى أنحاء متعددة من العالم. كما يثار التساؤل أيضا عما إذا كانت صيغ الشراكة الجارى الترويج لها الآن تمثل صيغا متقدمة أم لا، بالمقارنة بهذه الأشكال، من منظور التعاون الاقتصادى وفاعليته فى تحقيق توازن النمو بين أطرافها. ويقع التساؤل الأول فى نطاق توطين مفهوم وآليات الشراكة بين أشكال التعاون الاقتصادى الدولى، أما التساؤل الثانى فيقع فى إطار تقييم هذه الشراكة بالمقارنة بهذه الأشكال. وللإجابة على هذين التساؤلين يتعين ابتداء أن نعرض فى إيجاز لأشكال التعاون الاقتصادى الدولى والآليات التى يعتمد عليها فى تحقيق كل منها ومتطلباتها وآثارها.

أولا: أشكال التعاون الاقتصادى الدولى وآليات تحقيقها

تتعدد صور وأشكال التعاون الاقتصادى الدولى على نحو يتجاوز بكثير ذلك الإطار المحدد لمراتب التكامل الاقتصادى التى تبدأ من منطقة التجارة الحرة وتنتهى بالاندماج الاقتصادى الكلى. فالواقع أن التعاون الاقتصادى الدولى يتسع ليشمل كل إجراء و/أو فعل، متبادل أو من طرف واحد، من شأنه دعم وتنمية القدرات البشرية والتكنولوجية والمعلوماتية للدول على توسيع قاعدة مواردها، وتعظيم العائد من استغلالها، وتواصل النمو بها، كما أنه قد ينصرف إلى مواجهة مشاكل أو أزمات اقتصادية مؤقتة أو دائمة. ومن ثم يمكن القول إن كافة أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية (التجارة الدولية السلعية والخدمية، والاستثمارات المباشرة

وغير المباشرة، والقروض الميسرة، والتحويلات الرسمية والخاصة، والمعونات والهبات المالية والفنية، ونقل التكنولوجيا، وآليات تسوية المدفوعات العاجلة والآجلة) تدخل فى إطار التعاون الدولى، بمعناه الواسع، طالما أنها تحقق مصالح اقتصادية متبادلة لأطرافها بحيث يكون كل من هذه الأطراف أفضل حالا عقب المشاركة فى شكل من هذه الأشكال بالمقارنة بوضعه دون مثل هذه المشاركة. ومعنى ذلك أن روح التعاون الاقتصادى الدولى تقتضى ألا يترتب على أى من أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية تدهور الأوضاع الاقتصادية المطلقة أو النسبية لأى من أطرافها بسبب هذه العلاقات.

ومن الواضح أن هذه النتيجة لم تصدق دائما، لا من الناحية التاريخية ولا فى الواقع الراهن. فالتفاوت بين الدول فى درجات التقدم وإمكانات النمو والقدرة على استيعاب آثار الدورات والأزمات الاقتصادية يؤدى إلى تباين شديد فى درجة استفادة كل منها من الأشكال المختلفة للعلاقات الاقتصادية الدولية خاصة إذا ما تركت هذه الأشكال لآلياتها التلقائية دون تدخل يحقق ولو عدالة نسبية فى توزيع منافعها وتحمل تبعاتها. والواقع أن هذا التدخل عادة ما يأخذ صورا اتفاقية بين دولتين أو أكثر، وهو المقصود عادة بالتعاون الاقتصادى الدولى بمعناه المحدد والمتعارف عليه فى أدبيات العلاقات الاقتصادية الدولية، وترتقى درجات وصور هذا التعاون كلما تجاوزت اتقاء الآثار السلبية لشكل أو آخر من أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية إلى آفاق التنمية المشتركة للموارد والقدرات المادية والبشرية وتعظيم عائد استغلالها مع حسن توزيع هذا العائد بين الدول وكذلك بين الفئات الاجتماعية داخل كل منها. ومن ثم لا يدخل، مثلا، فى التعاون الاقتصادى الدولى، بهذا المعنى، التجارة الدولية وفقا للقوانين والنظم العامة، سواء على مستوى مجتمع الدول أو على مستوى الدولة فى تجارتها مع باقى الدول، ولا الاقتراض والإقراض وفقا للشروط التجارية السائدة، ولا الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة التى تتحرك هنا وهناك بحثا عن أفضل فرص الربح، على الرغم من الأهمية البالغة لهذه الأشكال فى النهوض باقتصادات الدول إذا ما أحسنت استغلال الفرص التى تتيحها.

وبناء على ذلك فإن محور اهتمامنا هنا هو الأشكال المحددة للتعاون الاقتصادى الدولى القائم على إجراءات وترتيبات اتفاقية بين دولتين أو أكثر. ولعل أهم هذه الأشكال، وأبعدها أثرا، تلك التى تمثل مراتب للتكامل الاقتصادى بحكم أنها تنقل أطرافها إلى مستوى من التعاون الاقتصادى لا يكون عادة محدودا بفترة زمنية إلا إذا كان حلقة متفق عليها على طريق الانتقال إلى مراتب من التعاون أكثر عمقا وشمولا. بينما الأشكال الأخرى من التعاون

الدولى (كاتفاقيات التجارة والدفع، والمعونات الفنية، والقروض الميسرة والمساعدات والمنح والهبات) تكون عادة محدودة بفترة زمنية قابلة أو غير قابلة للتجديد.

ونظرا لأن مثل هذه الاتفاقيات تعكس صورا من التعاون الدولى المحدود فى موضوعه وفى مداه الزمنى، فضلا عن أن البعض منها (اتفاقيات التجارة والدفع) يكاد ينعدم فى ظل زحف آليات السوق وتحرير التجارة الداخلية والخارجية ــ فى غمار عمليات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ــ ومع المضى قدما فى إعمال اتفاقيات جولة "أوروجواى"، فإننا سنقتصر هنا على مراتب التكامل الاقتصادى كصور من التعاون الدولى يمكن قياس اتفاقيات الشراكة عليها ومقارنتها بها.

مراتب التكامل الاقتصادى[1]

يمكن تعريف التكامل الاقتصادى كعملية process وكحالة قائمة state of affairs. فباعتباره عملية، ينصرف التكامل الاقتصادى إلى تنفيذ مجموعة إجراءات تستهدف إلغاء التمييز بين السلع والوحدات الاقتصادية التى تنتمى إلى دولتين أو أكثر. وباعتباره حالة قائمة، ينصرف التكامل الاقتصادى إلى تلك الحالة التى تخلو من أشكال التمييز المختلفة بين السلع والوحدات الاقتصادية التى تنتمى إلى دولتين أو أكثر. والواقع أن التكامل كعملية يعنى الآليات التى تؤدى إلى خلق حالات، أو مراحل، التكامل المختلفة. والشائع فى الأدبيات الاقتصادية، ووفقا لتعريف التكامل الاقتصادى على هذا النحو، أن هذه المراحل خمس وهى: منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركى، والسوق المشتركة، والاتحاد الاقتصادى، والاندماج الاقتصادى الكلى.

بيد أنه قبل أن نتناول، بإيجاز، هذه المراحل بالتعريف ربما يكون من المفيد، لغرض تبين موقع الشراكة المصرية الأوربية أو الأمريكية من أشكال التعاون الاقتصادى الدولى، أن نشير إلى أن البعض[2] يعتبر أن صور التكامل تشمل كل ترتيب اقتصادى، بين دولتين أو أكثر، يؤثر فى التوزيع الجغرافى والسلعى للتجارة الخارجية سواء بين هذه الدول أو بينها وبين دول أخرى، ومن ثم يكون لهذا الترتيب انعكاسات على الاقتصادات الوطنية للدول الأعضاء وغالبا للدول الرئيسية بين شركائها التجاريين. وبناء على ذلك تعتبر الاتفاقيات التفضيلية صورة أولية من صور التكامل الاقتصادى، وبمقتضاها تتبادل الدول الأعضاء منح تفضيلات جمركية لبعضها البعض. وتنصب هذه التفضيلات أساسا على تخفيض الرسوم

الجمركية، أو إلغائها، بالنسبة لبعض وارداتها المتبادلة، وكثيرا ما تمتد هذه المعاملة التفضيلية إلى الاستثناء من القيود الكمية والموسمية التى تفرضها هذه الدول على بعض الواردات المتبادلة فيما بينها. غير أننا ينبغى أن نشير إلى أنه مع انتهاء الفترة الانتقالية (فى غضون خمس سنوات فى المتوسط من الآن) لتطبيق اتفاقيات الجات فى جولة "أوروجواى" لن يكون لهذه الصورة من التعاون الاقتصادى الدولى وجود بين الدول الأعضاء فى هذه الاتفاقية. فتعميم شرط الدولة الأولى بالرعاية ركن أساسى فى اتفاقيات الجات، ولن يصبح ممكنا الاستثناء منه بعد انقضاء الفترة الانتقالية، ومن ثم فمثل هذه الاتفاقيات التفضيلية، وكذلك اتفاقيات التجارة والدفع على نحو ما أشرنا فيما تقدم، ستصبح عديمة الجدوى فيما بين الدول أعضاء الجات، ومصر واحدة من هذه الدول.

ننتقل الآن إلى التعريف بأشكال، أو مراحل التكامل الاقتصادى الخمس على النحو التالى:

(١) منطقة التجارة الحرة:

وهى الحالة التى يتم فيها إلغاء التعريفات وكافة أشكال الحواجز الجمركية على تبادل السلع والخدمات غير العواملية بين الدول أعضاء المنطقة على ألا يكون منشؤها أجنبيا عن تلك الدول، بينما تبقى لكل منها حرية تحديد تعريفاتها وحواجزها الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء فى المنطقة. وجدير بالذكر أن تحرير التجارة بين الدول الأعضاء فى هذه الحالة يقتصر على إزالة الحواجز الجمركية (تعريفات كانت أم قيودا كمية). وتشير معظم تجارب الواقعية إلى أن إزالة هذه الحواجز تتم على نحو تدريجى، زمنيا وسلعيا، ووفقا لمراحل تتفق عليها الدول الأعضاء.

(٢) الاتحاد الجمركى:

وهو يستوعب منطقة التجارة الحرة بكل ترتيباتها وإجراءاتها، ويضيف عليها توحيد المعاملة الجمركية مع الدول خارج الاتحاد الجمركى. والأصل أن هذا التوحيد ينصرف إلى كافة أنواع الحواجز الجمركية تعريفية كانت أم كمية أم إدارية.

(٣) السوق المشتركة:

وإذا كانت صيغتى منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركى تنصرفان إلى تحرير تبادل السلع والخدمات غير العواملية بين الدول الأعضاء، فإن السوق المشتركة ترتقى بدرجة التكامل بين أعضائها إلى مستوى تحرير انتقال عوامل الإنتاج أيضا. ففى نطاق مثل هذه السوق يمكن لعنصرى العمل ورأس المال الانتقال بين الدول لأعضاء بنفس الحرية التى تنتقل بها السلع والخدمات غير العواملية طالما التزم العاملون وأصحاب رؤوس الأموال بقواعد الإقامة والقوانين والإجراءات المنظمة لاستخدام العمل ورأس المال فى الدول المستقبلة لهما. ويضاف إلى ذلك أن دول السوق المشتركة تعمل ــ بالتشاور فيما بينها ولكن دون أن يرقى ذلك إلى مستوى الإلزام التام ــ على توحيد سياساتها الخاصة بكافة أشكال علاقاتها الاقتصادية الدولية مع الدول غير الأعضاء، وذلك طبعا بالإضافة إلى توحيد سياساتها التجارية تجاه الدول غير الأعضاء، هذا بالإضافة إلى تنسيق سياساتها الاقتصادية الداخلية على نحو يخدم تفعيل اتفاقية السوق المشتركة وتحقيق أهدافها. وغالبا ما تكون لها سياسات مشتركة فى بعض القطاعات التى يتقرر أن لها أهمية خاصة لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية فى ضوء الظروف الداخلية والخارجية للدول الأعضاء، وبما لا يخل بالأحكام العامة لاتفاقية السوق[٣].

(٤) الاتحاد الاقتصادى:

يمضى هذا الشكل خطوة أبعد فى مجال التكامل الاقتصادى من حيث إنه يلزم الدول الأعضاء بتحقيق التوافق والانسجام بين سياساتها الاقتصادية، ويلغى أى جوانب تشريعية أو تنفيذية أو إجرائية من شأنها التمييز بين السلع والخدمات وعوامل الإنتاج فى حركتها بين الدول أعضاء الاتحاد. فلا يسمح مثلا فى التوريدات والخدمات الحكومية بميزة للمورد الوطنى، أو للمشروعات الوطنية، على حساب الموردين والمشروعات من باقى الدول الأعضاء فى الاتحاد. ويتفق مثلا على تطبيق نفس قواعد الأمان الصحى والبيئى على السلع والخدمات العواملية وغير العواملية التى تتداول داخل الاتحاد، وفيما بينه وبين الدول خارجه.

(٥) الاندماج الاقتصادى الكلى:

هو أعلى مراتب التكامل الاقتصادى، ويتحصل ببساطة شديدة فى أن تصبح اقتصادات الدول الأعضاء وكأنها اقتصاد واحد يخضع لنفس السياسات النقدية والمالية والائتمانية والاستثمارية سواء فى الظروف العادية أو فى مراحل التقلبات التى تمر بها الدورة